منفذوها من لبنان، تعتبر خرقا له (عوزي بنزيمان، هآرتس، ١٢/٣/١٩٨٢).

الا انه رغم ذلك، فان اسرائيل تشعر ان موقف الولايات المتحدة وجهدها المتواصل عبر جولات حبيب المتكررة، انما يكبّل يديها ويمنعها من تنفيذ خططها ضد المقاومة الفلسطينية. وهناك وجهتا نظر على الصعيد الرسمي في اسرائيل من هذه المسألة: الاولى، يتزعمها بيغن «الذي يعتبر ان ازدياد التدخل الاميركي [في شبكة] علاقات اسرائيل ــ لبنان ــ م.ت.ف.، قد قوّى من التزام اميركا تجاه اسرائيل... في العمل على ابعاد الصواريخ السورية من البقاع، واضعاف مواقع م.ت.ف. في لبنان. وعمليا فقد فشلت اميركا في تحقيق التزامها هذا، مما يدفعها ــ حسب قول بيغن ــ الى عدم معارضة اسرائيل في حال اضطرت للعمل ضد م.ت.ف. في الجنوب، خصوصا وانها [اي اسرائيل] منحت حبيب الوقت الكافي لتحقيق التزامات اميركا في هذا الخصوص» (المصدر نفسه). اما وجهة النظر الاخرى فتقول، ان اسرائيل تعيش في ورطة ازاء سياستها في لبنان. فمن جهة، هنالك عدم اتفاق داخلي حول عمل عسكري شامل، ومن جهة اخرى، تزداد حكومتها تعلقا بالموافقة الاميركية على قراراتها تجاه لبنان (المصدر نفسه). فكما ان اسرائيل لم تعد حرة في تنفيذ العمليات الخاصة في الجنوب ضد المقاومة كما كان الامر قبل تموز (يوليو) ١٩٨١، فانها تبدو ايضا مقيدة في شن حرب شاملة ضدها، وفقا لسياستها ومواقفها. ويمكن تعريف مضمون هذه السياسة، في ان اسرائيل تعمل جادة على تحييد العامل الفلسطيني قبل الانسحاب النهائي من سيناء، خوفا من بروزه بقوة بعد ذلك. «فهنالك وجهة نظر تحرك الاوساط [الرسمية والعسكرية] الدافعة نحو حرب شاملة في لبنان. ووراء الحجة الرسمية القائلة بأن اسرائيل لن تتحمل بعد القصف أو عمليات [الفدائيين]، هنالك مفهوم استراتيجي يدعو الى التصفية الجسدية النهائية تقريبا لـ م.ت.ف. أي ليس فقط بتر أيديها وارجلها في الضفة الغربية (الامر الذي يحاولون تنفيذه الآن بالقوة)، وانما قطع رأسها واجتثاث قلبها، وصولا حتى بيروت. وبما ان اسرائيل لا ترغب في رؤية م.ت.ف. طرفا محاورا لها او شريكا في الحل حول الضفة الغربية، فان مؤيدي المواجهة معها، يعتبرون ان مواصلة الصراع الذي اعلن ضدها في [الأراضي المحتلة] يجب ان ينفذ في لبنان» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ٢٦/٣/١٩٨٢). اي ان مؤيدي سياسة المواجهة الشاملة، وهم، عمليا، رئيس الحكومة بيغن ووزير الدفاع شارون ووزير الخارجية شامير، ومعظم الوزراء الآخرين من ورائهم، انما يخططون لتصفية المقاومة جسديا في لبنان، كوسيلة اساسية لتصفية مركزها الدولي ومكانتها في المناطق المحتلة.

ويلاحظ ان الحكومة الاسرائيلية تسعى جاهدة لايجاد مبرر لتنفيذ مخططاتها هذه قبل اتمام الانسحاب من سيناء، تحسبا لاحتمال تصدر الموضوع الفلسطيني واجهة الاحداث والاهتمام الدولي والمحلي بعد ذلك، مما قد يعرضها لضغوط دولية بصدد موقفها تجاه الفلسطينيين. ومما يزيد من تحسب اسرائيل هذا، هو فشل الوصول معها الى اتفاق حول الحكم الذاتي. وبقدر ما يبدو المسؤولون الاسرائيليون جادين وواثقين من امكان تحقيق تصفية كاملة للمنظمة عسكريا وسياسيا في لبنان وفي المناطق المحتلة، فان هنالك شكوكا كثيرة تساور مختلف الجهات في اسرائيل، سواء بالنسبة لامكانية تحقيق هدف كهذا، ام حتى لعواقبه في حال تحقيقه. «فشارون يجد صعوبة في التعلم من تجربة الماضي. ولعل ما كان يمكن انجازه بسهولة نسبيا في نيسان (ابريل) ١٩٨١، قابل للتحقيق الآن فقط مقابل ثمن غال، عسكريا وسياسيا. وعمليا فإن الامرين مرتبطان سوية. فمن ناحية نسب القوى العسكرية، ما من شك في ان الجيش الاسرائيلي يمكنه الوصول الى قواعد الفدائيين في لبنان، ولكن هذه المرة مقابل خسائر كبيرة ومؤلمة. ورغم ذلك فهو لا يستطيع تحقيق اهدافه العسكرية بسبب القيود السياسية» (ماتي غولان، المصدر نفسه، ٢١/٣/١٩٨٢).

لقد ترسخت «الفلسفة الاستراتيجية» الداعية الى تصفية وجود م.ت.ف.، في ذهن الاوساط المقررة في اسرائيل. وليست القيود المفروضة على تلك الاوساط لمنعها من تحقيق خططها، سوى قيود مؤقتة، حتى تجد عذرا كافيا يدفعها الى العمل. «ويمكن ان يكون هذا العذر عبارة عن عملية [فدائية] او تصرفا اميركيا يضع اسرائيل